

## مِيزَانُ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ\*

٢

( درء وهم واشتباه )

يقول بعضهم : ان مسلماً روى عن ابن عباس انه قال في نجدة الحروري :  
لولا ان اردت عن نتن يقع فيه ما كتبت اليه ولا نعمة عين : قال النووي :

كان ابن عباس يكرهه لبدعته وهي كونه من الخوارج  
والجواب انه لا يلزم من كراهة الفرد كراهة المجموع ، والا لما  
خرج لثقاتهم وعلمائهم الشيخان وغيرهما ، وهل يؤخذ الجمع بجريرة الفرد؟  
على ان نجدة ليس من رجال الرواية عند المحدثين ، فقد ضعفه الذهبي في  
مِيزَانِ الاعتدال وقال عنه : ذكر في الضعفاء للجوزجاني ، على ان الحال  
وصل اليه في قومه ان يختلفوا عليه وينزوه بالكفر كما تراه في كتاب  
الفرق للإمام أبي منصور البغدادي ، والملل والنحل للشهرستاني وغيرهما ،  
فلا نعمة عين له - كما قال ابن عباس - ولو كان يكره كل خارجي لبدعته  
لما أخرج لاثباتهم أئمة السنة في الصحاح والمسانيد ، ويكفي ان الامام  
مالك رضي الله عنه عد من يرى رأيهم كما رواه الإمام المبرد في كامله<sup>(١)</sup>  
ومن عزالك ما يأثره ، وأراك مصدره ، فقد أوقفك من المسالك على

الصراط المستقيم

ومن الغريب أن يستدل بعضهم على معاداة المبدعين بأمر النبي  
صلي الله عليه وسلم بهجر الثلاثة الذين خلفوا ، ورفض تكليمهم حتى

(٥) لعالم النام الشيخ جمال الدين القاسمي

تنب عليهم ، مع انه لا تناسب بين دليسه والدعوى بوجه ما . لأن البحث في الرواة المجتهدين الثقات المتين الذين ما يذ السلف مرويهم لرأي رأوه ، أو مذهب اتخاوه ؛ فهل كان المخلفون كذلك ؟ وما المناسبة بين قوم هجرهم النبي صلى الله عليه وسلم لذنب محقق اعترفوا به حتى تيب عليهم . وتقوم لا يرون ما هم عليه الا طاعة وعقداً صحيحاً يدان الله به ، وتقال النجاة والزاتي بسببه ، فالانصاف يا اولي الاباب الانصاف ؛ وحذار من البري وراء التعصب والاعتساف

غريب امر المنعصين ، والتلاة الجافين ؛ راحم سراعاً الى التكفير والتفليل ، والتفسيق والتبديم ، وان كان عند التحقيق لا اثر لشيء من ذلك الا مادعا اليه التمسد ، او جهل عليه الجمود ونصف العلم ، ووجهل مشرب البخاري ومسلم ، واصحاب المسانيد والسنن هداة الأمة ، ولا قوة الا بالله

## ( ثمره الرفق بالمخالفين )

قال بعض علماء الاجماع : يتخلف فكر عن آخر باختلاف المنشأ والمادة والعلم والغاية . وهذا الاختلاف طبيعي في الناس ، وما كانوا قط متفقين في مسائل الدين والدنيا ، ومن عادة صاحب كل فكر ان يحب تكبير سواد القائلين بفكره ، ويعتقد انه يعمل صراطاً ، ويسدي معروفاً وينقد من جهالة ، وينزع عن ضلالة ، ومن العدل ان لا يكون الاختلاف دائماً للتنافر ما دام صاحب الفكر يتقدم ما يدعو اليه ، ولو كان على خطأ في غيره ، لان الاعتقاد في شيء اثر الاخلاص ، والخلص في فكر ما اذا اخلص فيه يناقش بالحسني ، ليتغلب عليه بالبرهان ، لا بالظن

واعلاظ القول وهجر الكلام ، وما ضر صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافق على فكره ريثما يهتدي الى ما يراه صوابا ، ويراه غيره خطأ ، او يقرب منه ، وفي ذلك من امثال الأوامر الربانية ، والفوائد الاجتماعية ، والا يحصى . فان اهل الوطن الواحد لا يحيون حياة طيبة الا اذا قل تعاديتهم ، واتفقت على الخير كلمتهم ، وتناصفوا وتعاطفوا ، فكيف تريد مني ان آكون شريكك ، ولا تعاملني معاملة الكفو على قدم المساواة دع مخالفتك ... ان كنت تحب الحق - يصرح بما يعتقد ، فاما ان يفتك ، واما ان تقنه ، ولا تعامله بالتسر ، فما قط اتشرف فكر بالعتق ، او تفاهم قوم بالطيش والرعونة . من خرج في معاملة مخالفه عن حد التي هي أحسن ، يخرج فيخرجه عن الأدب ويوجهه اليه ... لان ذلك من طبع البشر مهما تثقت أخلاقهم ، وعلت في الآداب مراتبهم . وبعد فان اختلاف الآراء من سنن هذا الكون ، وهو من أهم العوامل في رقي البشر ، والأدب مع من يقول فكره باللطف قاعدة لا يجب التخاف عنها في كل مجتم . والتعادي على المنازع الدينية وغيرها من شأن الجاهلين لا العالمين ، والمهوسين لا المعتدلين اه مع تلخيص وزيادة ،

ولا يخفى ان الاصل في هذا الباب قوله تعالى « ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن » وقوله سبحانه « وقولوا للناس حسنا » وقوله جل ذكره : ( يا أيها الذين آمنوا لا يستخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، ومن ليطب فأولئك هم الظالمون ) ولا تنس ما أسأمتنا عن السلف في تفسيرها .

( حجة الاعلام المحققين على المتفهمة المكفرين )

لما استنحل الرمي بالتكفير والتضليل لخيار العلماء في منتصف قرون الألف الأولى من الهجرة ضجت عقلاء الفقهاء ، وصوبت سهام الردود في وجوه زاعمي ذلك ، حتى قالت الخفية (عليهم الرحمة) مامناها : لو أمكن ان يكفر المرء في أمر من تسعة وتسعين رجلاً ، ومن وجه واحد لا يكفر يرجح عدم التكفير على التكفير لخطره في الدين

ولما يشتد الرمي بالتكفير والارهاق لاجله ، والارجاف به ، في عصره من التصور ، مثل القرن الثامن للهجرة . ومن سهر تاريخ الحافظ ابن حجر المسمى (بالدرر السكينة في أعيان المائة الثامنة) أخذه من ذلك القيم المقعد ، اذ يرى ان العالم الجليل الذي هو زينة عصره ، وتاج دهره ، كان لا يأمن على نفسه من الافك عليه . والسماية به ، فيما يكفره ويحل دمه ، حتى صار يخشى على نفسه من أخذت منه السن ، واقعده الهرم ، وأفلجته الشيخوخة ، ولا من راحم أو منصف . كما نقرأ ذلك في ترجمة علاء الدين العطار تلميذ الأمام النووي ، وانه مع زمائته ، وكونه صار حاس بينه ، يتأبط دائماً وثيقة أحد القضاة بصحة ايمانه وبراءته من كل ما يكفره ، ولقد اريقت دماء محرمة ، وعذبت أرباب بالسجون والنفي والاهانات باسم الدين . وروعت شيوخ وشبان أعواما وسنين ، حتى عجز لسان حالها وقالها بان عداء الى فانظر الارض والسماوات ، بكشف هذه النعم والظلمات ، ولم يزل سبحانه يتلى لها ويستدرجها في غيبها ، ولم تحسب للايام ماخبي لها في ظيها . الى ان امتلأ انؤها ، وحان حصدها وافناؤها ، فأخذها الله

٣٤ الاسراف في تكفير العلماء وغيرهم وسفك دمائهم ( المار ج ١ م ١٦ )

وهي ظالمة جائرة ، ودارت على دولتها الدائرة ، ومحق الله بفضلها تلك الدولة  
المجنونة الجاهلة ، وأورثها للدولة الصالحة العاقلة ، فأمنت الناس على انفسها  
ودمائها ، وذهبت عصبة الجهود بزبدها وغنائمها ،

سيقول بعض الناس ممن نره القشور ، ولم تقف مداركه على باب روح  
المصور : ان تلك الدماء المراقبة ، والارواح المهذورة ، لم يحكم عليها الا بالينة  
والشهود ، التي بمثابة تقام الحدود ، وهل بعد ذلك من ملام أو جحود ؟ يقول  
ويجهل أو يتجاهل ان التعصب يحمل على الاخذ بالظنة ، أو الايقاع بالشبهة ،  
وان المتطوعة بالشهادة قد يحملهم على اختلاقها ظن الاجر بنصرة الدين ،  
بقتل هؤلاء المساكين ، لاسيما اذا دفعوا بتشويق المتصوحين والمتفقرين <sup>(١)</sup> ،  
والطشورية البكائين ، احتيالا وقنصا للمخلفين ، ولقد استفيض عن كثير من  
هؤلاء الضالين المضالين ، الاغراء بقتل الداعين الى الكتاب والسنة والمجاهدين  
في الاصلاح العاملين ، على ان قاعدة المحققين هي عدم البت في أمر  
تاريخي الا بعد تعرفه من اطرافه ، ومراجعة عدة اسفار للوقوف على كنهه  
وحقيقته ، والاشراف على نغته وسمينه ، ووزنه بميزان العقول السليمة ،  
والقواعد الاجتماعية المعقولة - كما أشار اليه الامام ابن خلدون في مقدمته  
نحن لم نضم أعمال أولئك بالظلم والجور والبغي الا لما فضع نبذاً منها  
الامام زين الدين ابن الوردي الشهير صاحب البهجة ، واللامية ، والديوان ،  
والمقامات ، فقد شفى بالحقيقة الأوام ، وأوضح عن مكر أولئك بالتمويه  
والايهام ، في مقالة بديعة أنشأها في القاضي الرباعي المالكي <sup>(٢)</sup> سماها ( الحرقه

(١) المتفق كالتمسك مدعي الفقراي النصف وليس من أهله (٢) راجعها في ص ١٩٠  
من المجموعة الادبية التي طبعت في مطبعة الجوائب عام ١٣٠٠ ، مشتقة على لامية العرب  
وشرحها وشرح المتصورة الدريدية ، وديوان ابن الوردي ، وديوان الخشاب ورسائله

للخرقة) ولا بأس بنقل جمل منها تأييداً لما قلناه ، قال رضي الله عنه :  
« أما بعد حمد الله الذي لا يحمد على المكاره سواء ، والصلاة والسلام  
على نبيه محمد الذي خاف مقام ربه وعصم من اتباع هواه ، وعلى آله  
وصحبه الذين بذل كل منهم في صون الأمة قواه ، وسلمت صدورهم من  
فساد النيات وإنما لكل امرئ ما نواه ، فإن نصيحة أولي الأمر تلزم ،  
والتنبه على صلاح العباد قبل حلول الفساد أحزم ، والتسليم لله تعالى مأجور ،  
والظالم محقوت مهجور ، وتحسين الكلام لدفع الضرر عن الإسلام عبادة ،  
والنثر والنظم للذب عن أهل الإسلام من باب الحسنى وزيادة ، وجرحه  
الحاكم الأعراض بالأعراض صعبة ، إذ نص الحديث النبوي أن حرمة  
المسلم أعظم من حرمة الكعبة ، ومخرق خرقة مذبوم ، وطم العلماء مسموم ،  
« وهذه رسالة » أخلصت فيها النية ، وقصدت بها النصيحة للرعاة والرعية ،  
أودعتها من جوهر فكري كل ثمين ، وناديت بها على هزيل ظلم أبناء  
جنسي مناداة اللحم السمين ، لكن جنبتها فحش القول إذ لست من أهله ،  
وخلفتها في ديوان الدهر شاهدة على المسيء بفعله ، ورجوت بها الثواب ،  
نصرة لاه ظلوم ، وغيره على حملة العلوم ، وسميتها : ( الخرقة للخرقة ) فقلت :  
اعلموا يا ولاية الأمر ، ويا ذوي الكرم الفخر ، أبقاكم الله بمصر<sup>(١)</sup> للأمة ،  
ووقفكم لدفع الأصر وبراءة الذمة ، إن حلب قد نزعت للزبدة ، ووقعت  
من ولاية التاجر الرباعي في خسر وشدة ، قاض سلب الهجوع ، وسكب  
الدموع ، واخاف البسب ، وكدر الشرب ، بجرأته التي طمت وطمت ،  
رعاميته التي عمت وعمت ، وفتنته التي بلغت القراقد ، وأسهرت ألف

(١) كانت مصر في عهد المؤلف وهو القرن الثامن عاصمة دولة المماليك

راقده ، ووقاحته التي أدهشت الالباب ، وأخافت النظف في الاصلاب ،  
فكم لطح من زاهد ، وكم أسقط من شاهد ، وكم رعب برياء ، وكم قرب  
جريا ، وكم سعى في تكفير سليم ، وكم عاقب بعذاب أليم ، وكم قلب ذائب ،  
بنائبة توسط بها عند النائب ، فامتعت الامراء عن الشفاعة ، وظنوا هم  
والنائب ان هذا امثال لأمر الشرع وطاعة ،

يا حامل النائب في حكمه ان يقتل النفس التي حرمت  
عششته والله في دينه بشرالك بالنار التي أضرمت  
( الى ان قال الزين ابن الوردي ) ثم انه فسق مفتيا في الدين ، وفضح  
خطيبا على رؤوس المسلمين ، ( ثم قال ) يجب اثبات الردة والكفر ، كذب  
الدنانير الصفر ،

حاكم يصدر منه خلف كل الناس حفر  
يتمنى كفر شخص والرضا بالكفر كفر  
( ثم قال ) اذا وقع عنده عالم فقد وقع بين مخالف الاسود ، وأنياب  
الاقاعي السود :

ادركوا العلم وصوروا أهله من جهول حاد عن تحيله  
انما يعرف قدر العلم من سهرت عيناه في تحصيله  
( ثم قال ) ما أقدره على السفير ، وما أسهل عليه التسيق والتكفير ، كم  
دعى الى بابل فما ارتاح الى الباب ، وراه حيران لعدم الرقة فاذا قيل له  
فلان قد كفر طاب ، يجبس على الردة بمجرد الدعوى ، ويقوي شوكته  
على أهل التقوى ، قد ذلل الفقهاء والاختيار ، وجرا عليهم السفهاء والاغيار ،  
يجبس في الردة من شاء بغير شاهد

لا كان من قاض حكي ال نفعاً جداً بادر

أراح الله من تعرضه ، وصان عراض الاعراض عن تعرضه ، يقصد بذلك أهل الدين ، والقراء المجريين ،

بحرحت الأبرياء فأنت قاض على الاعراض بالاعراض ضاري ألم تعلم بأن الله عدل « ويعلم ماجرحتم بالنهار » هذا بعض ماجاء في رسالة الامام ابن الوردي التي هي أشبه بمقامة

بديمية ، وكلها حقائق صادقة ناطقة بما كان عليه تعصب قضاة ذلك الوقت ولا سيما المالكية منهم . ولقد كان قضاة المذاهب يحيلون الامر في التعزير

والتأديب الى القاضي المالكي لما اشتهر في الفقه المالكي من مضاعفة النكال ، وشدة التأديب في باب التعزير ، اذ بسط للقاضي يده فيه بسطاً لم يوجد في منذهب غيره ، فلذا كان محبو الانتقام والتشفي ، يعتمدون

الى احالة القضية الى القاضي المالكي لما يعلمون ماوراء قضائه - مما فصل بعضه الامام ابن الوردي كما قرأت - على ان الامر في التعصب لم يقف

عند القاضي المالكي وحده ، لتعصب ضده ، وانما كان هو الاقوى تعصبا والاشد تصلبا ، والا فان مظهر ذلك العصر كان التعصب للجميعهم ، فقد

حكي الشيخ الشعراني رحمه الله تعالى في مقدمة طبقاته الكبرى المسماة باواقع الانوار ماثاله : « وقد أخبرني شيخنا الشيخ أمين الدين امام جامع

القناري بمصر المحروسة ان شخصا وقع في عبارة موهمة للتكفير ، فأفتى علماء مصر بتكفيره ، فلما أرادوا قتله قال السلطان جقمق : هل بقي أحد

من العلماء لم يحضر ، فقالوا نعم الشيخ جلال الدين المحلي شارح المنهاج ، فأرسل وراءه حفضر ، فوجد الرجل في الحديد بين يدي السلطان ، فقال

الشيخ : ما لهذا ، قالوا : كفر ، فقال : ما مستند من أفتى تكفيره ، فبادر الشيخ صالح الباقيني من مشاهير الشافعية — وقال قد أفتى والذي شيخ الاسلام الشيخ سراج الدين في مثل ذلك بالتكفير ، فقال الشيخ جلال الدين رضي الله عنه : يا ولدي أتريد أن تقتل رجلاً مسلماً موحداً يحب الله ورسوله بفتوى أريك ؟ حلوا عنه الحديد ، فجردوه وأخذوه الشيخ جلال الدين بيده وخرج والسلطان ينظر ، فما تجرأ أحد يتبعه رضي الله تعالى عنه وقد عمد الشعراني من الاعلام الذين أكفرهم الجامدون المتعصبون ما يقرب من الثلاثين (فمنهم) القاضي عياض أهموه بأنه يهودي للازمته بيته للتأليف نهار السبت وذكر ان المهدي قتله (ومنهم) الامام الغزالي كفره قضاة المغرب ، وأحرقوا كتبه ، (ومنهم) التاج السبكي روه بالكفر مراراً وسبعين أربعة أشهر<sup>(١)</sup> ، وكل هذا إنما كان بزعم المتعصبين بشهادات وأقضية وفتاوي ، ولكن سرعان ما فضحهم التاريخ ، وكشف عوارهم كما حكاه الشعراني وغيره ، والحمد لله الذي جعل الباطل زهوقاً وهكذا يمر بتواريخ تلك القرون ما لا يحصى من حوادث من أقيمت عليهم الفتن ، واتهموا بما أهموا به ، مع ان الحدود تدرأ بالشبهات ، ونعني بالحدود مانص عليه في الكتاب العزيز والسنة الفراء ، فاذا كانت في تلك المسكاة وقد شرع فيها محاولة درعها بالشبهات ، فكيف بحدود لا سند لها الا بالاجتهاد ، وليس لها أصل قاطع ، ولا نص محكم ، فلا ريب انها أولى بالدرء ، وأجدر بالدفع ، ولا يدري المرء ما الذي جعلهم على نسيان هذه الموعظة حتى عكسوا القضية ، وأصبحوا يكبرون الصغير ،

(١) ذكر السبكي بحته هذه في آخر منظومه في الفقه ، عندي الكراسة الاخيرة منها

( المارح ١ م ١٦ ) القضاء في مصر والشام للشافعي الى عهد الملك الظاهر ٢٢٩

ويعظمون الحقير ، ويهولون الامور ، ويدعون بالويل والثبور ، مما لا يقومون بشره للمنكرات المجمع عليها ، والكبائر التي يجاهر بها ، فلا حول ولا قوة الا بالله

ولما تشددت، القضاة المالكية في هذا الباب ، اصبهوا هدفاً لاولي الالباب ، حتى قال الامام ابن الوردي في ذاك القاضي المتقدم الرباعي : ان المالكية بدمشق كتبوا اليه يامتلوب ، لقد بغضت ، نذهب مالك الى القلوب ، وقطعت المذاهب الاربعة عليه بالخطا ، وزالت بهجته عند الناس وانكشف الغطا ، الخ . والسبب في ذلك ما ابتدعه الملك الظاهر برقوق من توظيف قضاة اربعة على المذاهب الاربعة مما لم يعهد قبله في دولة من الدول ، حتى نشأ من ذلك مانقه عليه الأعلام ، وعدوه من التفرقة في الاسلام ، قال التاج السبكي في طبقاته<sup>(١)</sup> في ترجمة قاضي القضاة بالديار المصرية تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الاعز الشافعي المتوفى سنة ٥٦٦ مامثاله : وفي أيامه جدد الملك الظاهر القضاة الثلاثة في القاهرة ، ثم تبعها دمشق وكان الامر متممضا للشافعية فلا يعرف ان غيرهم حكم في الديار المصرية مندولياها أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي في سنة ٦٨٤ الى زمان الظاهر إلا أن يكون نائب يستنيبه بعض قضاة الشافعية في جزئية خاصة ، وكذا دمشق لم يلها بعد أبي زرعة المشار اليه الا شافعي غير التلاشاعوني التركي ، الذي وليها يوميات وأراد أن يحدد في جامع بني أمية اماما حنفيا ، فأغلق أهل دمشق الجامع وعزل القاضي<sup>(٢)</sup> ( قال السبكي ) واستمر

(١) جزء (٥) صفحة (١٣٤) (٢) تأمل هذا التعصب واسترجع وحوقل

ابن غالب عنهم فضل سائر الأئمة المتبعين الأربعة وغيرهم وكيف نسوا ان الناس عيال عليهم تستمد من بركة فقهم واستنباطهم وتأصيلهم وتقريرهم ؟ ما أجد قوما =

٥٠ جبهل السلطان سليم القضاء للحنفية بمصر والشام (التاريخ ١٦ م ١٦)

جامع بني أمية في يد الشافعية — كما كان في زمن الشافعي رضي الله عنه  
(قال) ولم يكن يلي قضاء الشام والخطابة والامامة بجامع بني أمية الا من  
يكون على مذهب الاوزاعي الى ان انتشر مذهب الشافعي ، فصار  
لا يلي ذلك الا الشافعية (ثم قال السبكي) وقد حكى ان الملك الظاهر  
رؤي في النوم فقيل : ما فعل الله بك ، قال عذبي عذابا شديداً بجمل  
القضاة أربعة ، وقال فرقت كلمة المسلمين ، اه ولا يخفى على ذي بصيرة  
ما حصل من تفرق السكامة ، وتمدد الامراء ، واضطراب الآراء ، وقد  
قال أبو شامة لما حكى ضم القضاة ، انه ما يعتقد ان هذا وقع قط : قال  
السبكي : وصدق فلم يبق هذا في وقت من الاوقات ، (قال) وبه حصلت  
تعصبات المذاهب ، والفتن بين الفقهاء : فانه يؤيد ما قدمناه من اتخاذ  
هذه آلة للفتن والتشفي من المخالفين ، حتى ادال الله من تلك الدولة للسلطان  
سليم خان ، فانسح كل ذلك ، وقصر الامر على قاض حنفي واحد ، ولا ريب  
ان هذا كان من النعم الكبيزة ، اذ قامت به فتن خطيرة ، وحسنت به  
شرو و فيرة ، نعم لم يزل في الامر حاجة الى الكمال ، وهو سعي اولي  
الجل والمقد بمقدم مؤتمر علمي من كبار فقهاء المذاهب المعروفة ، وتأليف  
مجلة تستمد من فقه سائر الأئمة الأربعة وغيرهم مما فيه رحمة ويسر ، ومشي  
مع المصالح والمنافع ، ودفن المضار في أبواب المعاملات ، فبذلك تظهر  
محاسن الدين في الاقضية والاحكام ، ويعرف أنه دين المدنية في كل زمان  
ومكان الى قيام الساعة وساعة القيام ، وان اليوم الذي تحقق فيه هذه  
الامنية هو أسعد الايام ، والمستعان بالله ذي الجلال والاکرام اه  
= يزعمون انهم تسبوا بمذهب واحد أو اتباع امام واحد ، أو ما علموا ان كلهم من  
رسول الله ﷺ ، وان الله تعالى انما تسب الناس بتزييه الكريم ، وهدى نبيه المعصوم